المحور الثالث:

التحولات الاقتصادية والتكنولوجية ومجتمع المخاطر.

أولا-العلم والمخاطر أية علاقة:

1- المسألة العلمية في التحليل السوسيولوجي:

شهد العالم ثورات صناعية خلال القرنين 18 و19، إذ كانت البداية في بريطانيا سنة 1780 رفض من خلالها المجتمع أساليب الحياة المرهقة والعاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية للإنسان، بدأ التكفير في اساليب عمل جديدة إعطاء وجهة متفائلة للفرد وللكرامة البشرية واستمر هدا التطور المتواضع والحدود لتكون سنة 1840 ميلاد العالم الجديد ونقطة تحول في حياة الإنسانية، وهنا نجد التحليل السوسيولوجييضع ثلاث طرق لعملية اختيار المسائل العلمية، وتعيين الممارسات التجريبية والمفاهمية للعلوم، والتي تتم بالاعتماد على مجموعة من مقاربات للتحاليل السوسيولوجية، حيث تبين المقاربة الأولى وتتشكل من الدراسات الماكروسيوسيولوجية؛ المكرسة لتطور مراكز الاهتمام لدى الجمهور العلمي، وأعمال سوروكينSorokinوالتي تبرز في مؤلفه الشهير" الديناميات الاجتماعية والثقافية"، الى جانب أعمال مرتون التي تبرز في مؤلفه" العلم، التكنولوجيا والمجتمع في إنجلترا القرن السابع عشر"، لتبين هذه الأعمال الكلاسيكية تحول الاهتمامات العلمية المسيطرة، والتي يمكن تفسيرها جزئيا من خلال ترابط العلم وتطوراته، مع محيطه الاجتماعي وتقلباته وتأثيراته الاجتماعية والثقافية.

في حين تتشكل المقاربة الثانية من الدراسات التي تدور حول شروط ظهور فرع علمي مخصوص. وهنا لا يعود مستوى التحليل ماكروسوسيولوجيا، غير أنه ليس أيضا ميكروسوسيولوجيا، إذ أن وحدة التحليل هنا تتصاهر مع الزمرة الاجتماعية، التي هي ثابتة الى هذا الحد أو ذاك، للعلماء الذين يتشاركون في فرع علمي مجموعة الاهتمامات التقنية والمعرفية المحددة نفسها. والمسألة التي يتوجب حلها هي البحث عن إجابة ماهي السمات الاجتماعية والمعرفية الخاصة بمجموعة الأفراد الذين يختارون في لحظة كعينة الدخول في التخصص العلمي نفسه؟؛ وهنا فإن أعمال بن دافيد Ben David وكولنز Collins حول علم النفس، واعمال مولنزMullens حول البيولوجيا الجزئية، وكول وزوكرمانCole and Zuckerman حول علم الاجتماع

العلوم، ومولكايوإدجMulkay and Edge حول علم الفلك الاشعاعي، تقدم إلينا أمثلة بارزة لهذه المقاربة الثانية.

أماالمقاربة الثالثة فتتشكل من الدراسات الميكروسوسيولوجية عن الاختيارات العلمية، وهي تهدف إلى أن تعرض في قطاع بحثي محدد، لتسلسل اتخاذ القرارات الخاصة بطبيعة الأشياء التي يجب دراستها علميا، والتي تقوم على نقل مركز التحليل من الاختصاص صوب الفاعل الفعلي. ولا تعود القضية هنا قضية قرار جماعي لتوجهات مجموعة البحث، وانما قضية قرار فردي مبني على الأخذ بالاعتبار؛ مجموعة متغيرات نظرية وسياقية مبنية على التجديد والامساك، وتسمح لنا أعمال باربر Barber وفوكس Fox من جهة، وأعمال لوماينLumenوماتلونMattlonوبروفانسالProvance من جهة أخرى، الى جانب أعمال جييرينGuerin بإعطاء مثل عن هذا المنظور السوسيولوجي الثالث.

لتمثل التحاليل السوسيولوجية المختلفة المكرسة لاختيار المسائل العلمية، مقاربة أولى للبعد المعرفي للعلوم، هذه التحاليل ترى تعيين العلم انطلاقا من مجموع عوامل داخلية، وتظهر في المنافسة بين الباحثين وزمر البحث، الى جانب عوامل خارجية كالأنساق الثقافية أو الطلبات الاقتصادية، على النسق الاجتماعي للعلم، وباستثناء حالات نادرة، فإنه لم تتم مقاربة مرحلة تكوين المعرفة العلمية إلا بطريقة غير مباشرة تماما. ويركز التحليل السوسيولوجي على شروط إمكان عمل التكوين هذا وليس على العمل بحد ذاته. ويقوم المنظور السوسيولوجي الثاني؛ على التساؤل سوسيولوجيا حول عملية إنتاج المعرفة العلمية، إن القضية لم تعد فقط قضية معرفة؛ لماذا ذهب هذا العالم أو تلك الزمرة البحثية الى دراسة هذا الموضوع أو ذاك. وإنما صارت قضية تعريف بالعوامل التي تتدخل في مجرى تكون معرفة هذا الموضوع أو ذاك، إلى جانب العوامل التي تسمح بأن تؤمن لهذه المعرفة، وضعية أنها معرفة مبررة أو صالحة بالنسبة الى عدد لا بأس به من العلماء. فينتقل مركز التحليل إذا من محددات اختيار المسائل صوب محددات محتوى النظريات العلمية، ومحددات قبولها لدى الجماعة العلمية.

2- العلم والواقع الجديد للمخاطر محاولة لتفسير العلاقة:

تعبر سنة 1840 عن ميلاد الثورة الصناعية الثانية أو بتوصيف دقيق الثورة التكنولوجية، إذ لم تعد المجتمعات تقبل العودة بخطوات متراجعة، التقدم، التطوير والتحسين المستمر كانت شعارات هده المرحلة، فجهزت المصانع والمؤسسات المنتجة لتكون التنظيمات سمات المرحلة التي تغطي الحياة اليومية للأفراد، كما صاحبته تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية تدعم المناخ السائد وتتولى إشباع حاجات الفرد ومتطلباته، وأصبحت التنظيمات أكثر تعقيدا نتيجة إدخال التحسينات التكنولوجية واتسم المجتمع خلال هذه المرحلة بالعقلانية والتعقيد نتيجة توظيف التكنولوجيا، هذه التكنولوجيا التي تسير اليوم بخطوات سريعة ثابتة ومخيفة، وأثرت على أساليب التفكير في المجتمع الصناعي وأصبحت العقلانية تنطوي على مرونة وقت العمل ومكانه حيث تلحم الحدود بين العمل واللاعمل، فالأجهزة التكنولوجية الدقيقة والمتطورة جعلت من القطاعات المختلفة شبكة واحدة ويسري ذلك على المنشآت والمستهلكين في آن واحد مما يدعم المخاطر، كما ألغت جوانب اجتماعية معترف بها ودخلنا مرحلة جديدة في الاستخدام بمفهومه الشامل.

وفي مقابل ذلك تنامى دور الوعي المجتمعي، حيث أصبح في العقود الاخيرة من القرن العشرين فعال ومسؤول في مراقبة وضعيات المخاطر وتهديداتها وكيف يمكن مواجهتها والحد درجة تطورها وتقييم خطورتها إن التطور التكنولوجي السريع وانتشار هذه التكنولوجيات واستعمالها بطريقة عقلانية وغير عقلانية كانت سببا في انتاج وتوزيع المخاطر وبطرق تقنية وعملية، حيث تعمل على التهديد الدائم والمقلق للنظام العالمي إن المخاطرة هي النتيجة العشوائية لوضعية تحت تهديد أو ضرار ممكن. إن الاهتمام بموضوع المخاطر كموضوع سوسيولوجي يرتبط أساسا بالتأثيرات التكنولوجية الخفية والظاهرة علاقتها بالأنظمة الاجتماعية وكذلك الجانب الثقافي للفاعلين الاجتماعين نظرا لأهمية المخاطر وأثرها على العلاقات و التفاعلات الاجتماعية ومن أهمها اللامساواة الاجتماعية خاصة في الاوساط الفقيرة التي ارتبطت أساسا بالفئات الاجتماعية المتدنية أو كما يعتبر عنها مورفي بالطبقات البيئية، وذلك على اعتبار أن المخاطرة تمثل قيمة ثنائية الابعاد تميز الحدث غير المرغوب فيه من جهة اخرى شدة الضرر المحتمل.

لذا يحتل موضوع المخاطر محورية في الدراسات والأبحاث السوسيولوجية والانسانية خاصة في سنوات وذلك تزامنا في تلك الفترة مع حدوث كوارث إنسانية مدمرة في الغرب حيث ظهرت بعد ذلك مخاطر جديدة

متعددة ومتنوعة مما أدى الى الاهتمام بها وكيفية التعامل معها و طريقة إداراتها عموما يمكن الاشارة الى مفهوم المخاطرة في مجال العلوم الانسانية من حيث أنها تعريف موضوعي هو نموذج من تمثيل لحوادث والتي تفسير وتحليل ضمن حساب احتمالي تعريف واقعي سوسيولوجي يتعلق بالخصائص والتأثيرات التي تتعلق بنشاط خارجي يشمل متعددة الاقتصادي، الصحي، البيئي... ومدي إدراك الفاعلين الاجتماعيين من خبراء تقنيين وسياسيين لهذه القضايا. حيث اصبحت دلالة المخاطرة اليوم شديدة الآنية والأهمية في لغات التقنية والاقتصاد والعلوم الطبيعية ، وكذلك في لغة السياسة ، وتنطبق هذه المبالغة العلنية والتهويل من شأن المخاطر على تلك العلوم الطبيعية في المقام الأول مثل علم الجينات البشرية ، وطب الاخصاب ، وتكنولوجيا النانو ، والتي حتى الخيال الثقافي نفسه قد تم تجاوزه من خلال سرعة تطور هذه العلوم ، وبناء عليه تصبح المخاطر موضوع تعريف و وساطة يجب في ظله إخضاع تقسيم العلم في المجتمعات المتقدمة إلى المساومة والمفاضلة مجددا بين العلم والسياسة والاقتصاد .

3- **العلم... هل يمكن أن أستريح من إنتاج المخاطر؟:**

العاصفة التامة هي مصطلح تبناه جون بدنجتونJohn Paddingtonالمستشار الرئيسي للمملكة المتحدة ليعبر عن المخاطر التي تجمع عدم توفر الماء والغذاء والطاقة مستقبليا في العالم أجمع ، فقد وضع يده على بعض التهديدات التي تمس الطبيعة وأصبح الأمر أكثر وضوحا بشكل لا يمكن تجاهله على المستوى العالمي حيث يجب علينا أن نتعلم كيف نطوع العلم والتكنولوجيا لهذه الأغراض وعليه علينا أن نستوعب السياقات والعمليات المعقدة والمتداخلة التي تؤدي إلى تكنولوجيات جديدة وأفضليات جديدة والتي تستخدم مستقبلنا وتتعامل مع مخاطر الحاضر والمستقبل بدلا من تفاقم الأمر، وذلك من خلال التخطيط لإدارة المخاطر، وتوجيهات العالم نحو التنمية المستدامة، ونشوء المسؤولية الاجتماعية.

- **التخطيط لإدارة المخاطر:**

ونظرا للتراكم الشديد للمخاطر في المجتمع الحديث، وتحول المجتمع بأسره إلى مجتمع مخاطر، أصبحت قضية إدارة المخاطر من القضايا المهمة والملحة .كما أصبحت عملية التخطيط لإدارة المخاطر والأزمات من الأمور الهامة والملحة في رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية، من خلال التخطيط بمفهومه العام هو" القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية

والكيفية المستمرة لصالح الإنسان، وهو أداة لترشيد إدارة التغيير في إطار الاختيار الاجتماعي، وبناء على هذا التعريف فإن التخطيط هو أداة التنظيم أو الإدارة في مواجهة التحديات التي تواجهها والتغيرات التي تطرأ على البيئة التي تعمل فيها والظروف التي تحيط بها .لذا فإن التخطيط يتخذ داما كقاعدة لإصدار القرارات، وأسلوب للتعامل مع المستقبل القريب والبعيد .ومن ثم فإن التخطيط الاستراتيجي يكون معيارا للحكم على نجاح التنظيم أو فشله في مواجهة التحديات التي أمامه .فكلما أصبح التخطيط أداة للعمل، أصبح الرشد والشفافية والتواصل الخلاق بين مكونات التنظيم أدوات في عمل التنظيم، ومن ثم ضمان لاستمراره وتكامله في المستقبل

وإذا كان هذا تعريف التخطيط، فماذا عسى أن نستفيد منه في إدارة المخاطر؟ الحقيقة أننا بصدد **مدخل التدخل العاجل** ويقوم هذا المدخل على التعامل مع المخاطر بشكل سريع وعاجل، ووفقا للموارد المالية المتاحة وبدون سابق معرفة بحجم المخاطر والآثار المترتبة عليها. ولا يعتمد هذا المدخل على التخطيط، وإنما يتفاعل وفقا لمتطلبات اللحظة الحاضرة، ولذلك فإنه يتعامل مع المخاطر، خطرا بخطر، دون وضع نظرة شاملة وكلية لها، وهو يتعامل مع المخاطر التي يمكن أن تسبب ضررا، وغالبا ما يترك المخاطر التي سوف تظهر آثارها في المستقبل. وتكون إدارة المخاطر وفقا لهذا المدخل إدارة لأزمات عاجلة، وليس إدارة طويلة المدى. والى جانب هذا المدخل نجد **المدخل التخطيطي** الذي يقوم على التعامل مع المخاطر، ورسم سياساتها، في ضوء نظرة علمية تعتمد على تحديد المخاطر، وحجم خطورتها، وتحديد أهداف واضحة للتعامل معها، مع وضع خطة زمنية محددة لهذا التعامل، تقوم على حساب التكلفة والعائد، وتقوم على التعرف الدقيق على الاحتياجات والمطالب، وتقدير حجم المخاطر والآثار المترتبة عليها، ووضع خطوات محددة وواضحة لمواجهتها، ويركن هذا المدخل التخطيطي إلى الأسلوب العلمي، ويعتمد على جمع البيانات وتحليلها، كما يعتمد على الرصد والتحليل، وهو يواجه المخاطر مواجهة علمية يترتب عليها بالضرورة إدارة علمية رشيدة

كما تمثل إدارة المخاطر عملية تالية للتخطيط لإدارة المخاطر، وهي العملية التي يتم بمقتضاها تنفيذ السياسات المتعلقة بالمخاطر، ومن ثم تحقيق الأهداف التخطيطية التي وضعت من قبل، هذا إذا كانت إدارة المخاطر تقوم على سياسة تخطيطية ولقد كانت إدارة المخاطر تقوم من قبل على مفهوم التدخل، أو

التعامل مع المخاطر خطرا بخطر، كأن نتحدث عن إدارة الفقر، أو إدارة البطالة، أو إدارة العشوائيات في المدن المكتظة بالسكان. ويعتمد هذا المفهوم لإدارة للتعامل مع المخاطر Copingالمخاطر على فكرة التكيف السريع الناشئة، كتلك التي تنشأ عن الهجرة أو لجوء أعداد كبيرة من السكان بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، أو العمل على تخفيف آثار الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والسيول وغيرها. ولكن هذه الاستراتيجية في إدارة المخاطر قد تطورت إلى استراتيجية للتخفيف من حدة آثار المخاطر، وهى استراتيجية تعتمد على التخطيط ولكنها لا تخطط للقضاء بشكل نهائي على المخاطر، وإنما تخطط للتخفيف من آثارها حال حدوثها من خلال حزمة إجراءات وتدابير تحد من هذه الآثار، ثم تطورت الاستراتيجية لتتحول إلى استراتيجية وقائية تعمل على الوقاية من الخطر قبل وقوعه، والعمل على التقليل، إلى حد ما، من إمكانية وقوع المخاطر وبناء على ذلك تطور مفهوم عملية إدارة المخاطر من مجرد التعامل مع المخاطر أو التدخل للتقليل من آثارها وقت الأزمة، إلى وهذا هو المفهوم الذي تبناهProtection مفهوم للحماية الشاملة البنك الدولي لإدارة المخاطر .ويقوم هذا المفهوم على إدراك قصور مداخل إدارة المخاطر التي تقوم على التدخل الفوري السريع أو التكيف السريع، كما يقوم على إدراك تزايد حدة المخاطر على أثر العولمة وما يحدث فيها من آثار، وهي آثار لا يمكن للمداخل التقليدية أن تتعامل معها. ويفترض هذا المدخل أن كل الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية يمكن أن تتعرض للخطر، ولذلك فإنه يتجه إلى مساعدة هؤلاء جميعا على التكيف مع الخطر وإداراته إدارة رشيدة، كما يفترض من ناحية أخرى أن هناك حاجة إلى التدخل السريع لحماية الجماعات التي تحتاج إلى حماية سريعة كالفقراء في حالة المخاطر الاجتماعية .

- **التنمية المستدامة لمواجهة المخاطر البيئية:**

أولت الكثير من الدول خلال القرن العشـــرين جل اهتمامها بالمشـــروعات التنموية، باعتبارها الاســـتراتيجية التي تطور المجتمعات من حالة التخلف إلى حالة التقدم، فازدهرت المدارس والاتجاهات السوسيولوجية؛ التي عبرت عن إيديولوجية معينة، تتباين بين نظريات بنائية وظيفية توازنية وأخرى ماركسية ثورية، تعثرت في صياغة استراتيجية واقعية تحقق التنمية للغالبية العظمى، وتنظر للتنمية نظرة طبيعية وبيئية متكاملة، حيث كان لتطبيق هذه الاتجاهات آثار ومشكلات بيئية، كالتلوث والفقر واستنزاف الموارد الطبيعية، وغيرها من المشـــكلات البيئية التي ما تزال قائمة إن لم تكن تفاقمت، مع اختلاف درجة تأثيرها على النظام

الإيكولوجي في ظل سيادة آليات العولمة، كنتيجة لغياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية في أساليب التنمية المطبقة، مما دفع العديد من المؤتمرات والندوات العالمية كمؤتمر إستكهولم وجوهاسبورغ...، إلى الإقرار بضرورة التغيير، وإجراء مراجعات نظرية ونقدية شاملة لمجمل الأفكار النظرية التنموية السائدة، وإعطاء بديل ينظر للتنمية بمنظور بيئيي، من خلال المحافظة على مقومات الحياة على الكرة الأرضية لأجيال الحاضر والمستقبل.

لقد ظهرت التنمية المستدامة، كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات البيئية، ومرحلة ترفض الحداثة بعقودها المتعثرة مع التنمية، وتدعو للعودة إلى التوافق مرة أخرى مع الطبيعة، القائمة على الخصوصية التاريخية لكل مجتمع، والتي تكتسب دلالتها الحقيقية على التقدم القائم وفق قضية أخلاقية وإنسانية اتجاه أجيال الحاضر والمستقبل. إذ تتطلب عصرا جديدا من النمو الاقتصادي ينطوي على ما هو أكثر من التمويل، ساعية للتغيير في مضمون النمو مما يجعله أقل كثافة في استخدام الموارد البيئية، ولا تنكر أهميته وتوسعه، بل تريد له أن يكون نموا أكثر إنصافا، نموا فعالا وفي الوقت نفسه مستداما، وتوسيع خيارات الناس في الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة كريمة، ويحصلوا على حياة أكثر رعاية وأمنا من الجريمة والعنف، بإتاحة حرية المشاركة لهم في القرارات التي تمس حياتهم وحرياتهم، وللانتفاع بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية والإنتاجية والثقافية، مع الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد البيئية؛ للحد من التلوث والتدهور البيئي، من أجل عدم خلق ديون اجتماعية وبيئية للأجيال القادمة.

ولهذا طرحت التنمية المستدامة باعتبارها نهج حياة وأسلوب معيشة، ونظرية تقوم على التفكير بطريقة شمولية متكاملة مرتبطة، ضمن مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية، والأساليب الاقتصادية والتكنولوجية والبيئة الطبيعية، بحيث تؤدي إلى اشتراك السكان كافة طوعا لا كرها وبطريقة مسؤولة، مما يتطلب إيجاد وتطبيق أطر أخلاقية معينة، تقوم وفق عملية تغير وتعديل في سلوك الإنسان، المسبب الأول لهذه المشكلات البيئية لفهم العلاقات والقوانين الناظمة للبيئة. لذلك من الأهمية بمكان إيجاد رادع ذاتي ينبع من داخل الإنسان، وتنمية هذا الرادع الداخلي وهذه القناعة الذاتية لحماية البيئة، بتطوير القدرات وتزويد الأفراد بالخبرات والمعارف والمهارات الضرورية، وسلوكيات قوامها الإحساس

بالمسؤولية إزاء البيئة بجميع جوانبها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. الأمر الذي يجعل التربية البيئية كأداة رئيسية لنشر المعرفة، حول المشكلات البيئية المحلية والوطنية والعالمية، وعنصرا مكملا ضمن إسهامات الجزء للكل، وأحد الاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة، كما بادرت به العديد من المؤتمرات والمنظمات كمنظمة اليونيسكو التي رفعت شعار "التعليم من أجل التنمية المستديمة".

حيث ترجم هذا الاهتمام بإعادة توجيه التربية بشكل متكامل وكعملية مستدامة، تبدأ من مرحلة ما قبل المدرسة؛ ثم جميع مراحل التعليم النظامي خاصة وغير النظامي، من خلال اختيار المواضيع البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحلية والعالمية والمناسبة كنسق ثقافي، وإدخالها في المناهج والمقررات الدراسية المختلفة في كل مستوى من المستويات الدراسية، وقد تظهر كوحدة أو فصل عن البيئة في إحدى المواد الدراسية، أو برنامج متكامل للتوعية البيئية كمنهج دراسي مستقل بذاته، للتأكيد أن التربية البيئية في إطار الأنساق التربوية المدرسية، تساعد كنسق فرعي على فهم أفضل للجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للحياة، والتأكيد على الإحساس بالمسؤولية اتجاه حالة البيئة وفق منطلقات الحاجة لخصائص المتعلم المعرفية، والوجدانية، والمهارية لبناء شخصية التلميذ، لكي يتعلم ملاحظة البيئة وحمايتها ومراقبتها؛ من خلال تقديم المعلومات المناسبة للتلاميذ، لإدراك وفهم بيئتهم الطبيعية والاجتماعية، والاقتصادية وما تحتويه مواردها، ليكتسب التلميذ القيم والاتجاهات الإيجابية، والاهتمام بترشيد سلوكهم وتنمية مهاراتهم، وتحديد علاقاتهم بالتطبيق العملي لبناء مواطن قادر على التكامل؛ مع عناصر البيئة وحمايتها تحقيقا للتنمية المستدامة .

ثانيا–الجانب السلبي للحداثة: المخاطر.

لفهم الجانب السلبي للحداثة للمجتمعات المعاصرة باعتبارها مجتمعات المخاطر، بداية يمكن الاشارة الى مدخل لقراءة وفهم الحداثة البسيطة وأسسها حسب تعبير أولريش بيك والتي كانت تتمظهر في عقلنة الحياة الاجتماعية، كما يلي:

1– نحو فهم للحداثة وأسسها: تعتبر الحداثة مرحلة لمسيرة الفكر الغربي، والتي تمتد منذ عصر النهضة إلى نهاية الستينات تقريبا، ولتشهد في المرحلة اللاحقة مراجعة شاملة من طرف المفكرين والفلاسفة لفكر الحداثة، الذي فسح الطريق لبعض الأفكار الجديدة، وسمح لها أن تطفو على سطح الواقع الثقافي،

فمع نهاية البنيوية على وجه الخصوص، وظهور التفكيكية على انقاذها أصبح فكر الحداثة مثار نقد عنيف طال الأسس التي قام عليها بالأساس، فاسحا المجال لأفكار جديدة جسدها ما بعد الحداثة.

حيث بدأت النقاشات والسجالات، الفكرية بين المفكرين في الغرب، نتيجة للتطورات التقنية و التكنولوجية وحتى المعرفية، هذه التطورات المذهلة التي غيرت من بنية المجتمع الغربي وملامحه، حتى أصبح يوصف بأوصاف جديدة: المجتمع ما بعد الصناعي، مجتمع الخدمات، المجتمع الإستهلاكي، مجتمع الشبكات ... إلخ، في نفس الوقت الذي طال فيه هذا النقاش الفكري الحداثة، التي بشرت منذ قرون بميلاد مجتمع جديد عقلاني ولصالح الإنسان وحريته، ولكن هذه الأهداف التي رسمتها الحداثة لنفسها لم تتحقق رغم التطور التكنولوجي المذهل، والذي أوصل الإنسان إلى القمر، ورغم التطور الكبير الذي عرفه المستوى الاقتصادي الذي عرفه العمال على وجه الخصوص، وقد شارك في هذا السجال الفكري– والذي دار خصوصا بين أنصار الحداثة ونقادها، حول صلاحية المشروع التنويري، وحول نهاية الإنسان أو حول مصداقية المثقف وجدوى المشاريع الايديولوجية، أو حول العقل والصدق والحقيقة ...، – علماء بارزون من أمثال ريمون آرونRaymond Aaron وجان بول سارترJean–Paul Sartre، وميشال فوكوMichel Foucault، و درورنيDrornyمن جهة، وهابرماسHabermasوتيري ابغلتونTerry Abgleton، وكريستوفرنوريسChristophernorisمن جهة أخرى، الليبرالية الجديدة والنظام العالمي أو حول الطريق الثالث ونماذج التنمية والعولمة، كما ينخرط فيها مثقفون كتشومسكيKuchomsky، وبيار بورديو Pierre Bourdieu، وسمير أمين، وبنيامين باربرBenjamin Barber، و جون سيرلJohn Searle، وصادق جلال العظم، ومحمد عابد الجابري، من جهة أولى والفين توفلر، وفرانسيس فوكوياما، وأنطوني جيدنر، وتوماس فريدمان وراي كورزويل من جهة أخرى" .

وقد انبثقت عدة مبادئ، هي بمثابة الأسس التي تقوم عليها الحداثة، والملامح التي ترسم صورتها النهائية، من حيث هي فكر وتوجه إيديولوجي تنويري، لتأتي حركية ما بعد الحداثة وتدمر هذه القواعد التي كانت تتأسس عليها الحداثة وهي:

– **النقد:** ويقوم على فرضيتين: الأولى: حتمية النقد، بمعنى أن طريق المعرفة اليقينية لا يمكن أن يتحصل عليها الإنسان إلا من خلال إعمال النقد، وهذه الفرضية منبثقة من فكرة الشك المنهجي التي أعلنها ديكارت

الملقب بـ أبي الحداثة. الثانية: شمول النقد، وهي تعني: أن كل شيء يقبل النقد ولو كان مقدسا، وذلك أن النقد في حد ذاته قيمة بغض النظر عن الغاية وطبيعة الموضوع، فحينها لا يكون للدين ولا للقيم والأخلاق حصانة من تسليط معاول النقد. وقد كانت النتيجة الحتمية لهذه الحتمية: الوقوع في قبضة الصيرورة النقدية الكاسحة والمدمرة، والتي لا تقف عند حد معين ولا تراعي المسلمات اليقينية، والعلوم الأولية الفطرية حتى انتهى بها الأمر إلى ما يعيشه الآن الفكر الأوربي من تشرذم وتشظي، ومن ثم العدمية والفوضى واللاشيء، مما ينبئ بانهيار الحضارة الغربية.

– **التقدم:** وهو روح الحداثة ولبُها، ويشكل مفتاحا رئيسيا لحركة الحداثة، فبعد أن أصبح الإنسان سيد الكون، فلن يكون أمام خياراته حواجز، أو تقف أمام طموحاته عقبات، فخط التقدم لابد أن يسير قدما إلى الأمام بلا توقف، مادام أن رغبات الإنسان لا تتوقف وهذا المبدأ يقوم على فرضيتين .

الأولى: أن التقدم قانون طبيعي، ولذا فهو حتمي، ليس للإنسان فيه إرادة، والمقصود بالتقدم هنا، التقدم الخطي للتاريخ، الذي يفترض أن الزمن الحالي أفضل من الزمن الماضي، وأن الزمن القادم بالضرورة أفضل من الزمن الحالي. وهذه الجبرية التقدمية هي في الأصل منبثقة من النظرية التطورية الداروينية، القائمة على فكرة التطور والارتقاء المستمر من خلال انتخاب الأنواع، وعليها يكون القديم ليس صالحا بالضرورة أيا كان ذلك الحديث، ولهذا كان التقدم المبدع في مفهوم الحداثة الغربية هو التقدم المنفصل عن كل الأفكار الموروثة مطلقا. الثانية: أن التقدم مقصود لذاته، فيكون غاية ومطلبا بغض النظر عن أهدافه ونتائجه، وتظهر هنا التبعية الفكرية في الخطاب الثقافي عند استخدام لكلمة التقدم، فشعار: " هيا لنلحق بركب التقدم والمدنية"، الذي أصم به دعاة التغريب آذننا خلال العقود الماضية، كان في واقع الأمر يقوم على أساس أن التقدم مقصود لذاته دون اعتبار الهدف والغاية.

– **العقلانية:** أي الثقة في قدرة العقل في تحقيق التطور والتقدم والتمييز بين ما ينفع الفرد والمجتمع، هو سلاح الإنسان في هذه الحياة لتحقيق سعادته ومستقبله الزاهر.

– **الفردية:** حيث أصبح الفرد هو محور كل برنامج أو مشروع يتبناه المجتمع/ والفردية تعني حرية الفرد في الحياة والاختبار، إذ يقال دوما أن المشروع الغربي قام على معادلة ثلاثية وهي الفرد – الحرية–الدولة، فالفرد هنا نظر إليه على أساس أنه منطلق كل عمل تنموي أو تحديثي.

– الإيمان بفكرة التقدم الإنساني وأن البشرية تسير وتتقدم وفق خط تصاعدي.

– حتمية التاريخ وأنه يسير في خط مستقيم ولا يتراجع إلى الوراء.

– الإيمان بالعلم الطبيعي.

– التمييز المطلق بين الذات والموضوع".

2–سلبيات الحداثة وظهور المخاطر.

في بدايات الثمانينات والتسعينات انتقلت المخاطر كمحتوى اجتماعي ضمن التوزيع الاجتماعي للمخاطر من القرن الماضي كظواهر فظيعة مثل الحوادث التكنولوجية الكبرى التلوث الضخم ثقب الامازون تغير المناخ وتكاثر الاوبئة والتي لا يمكن التنبؤ بها كمرض الايدز او مرض جنون البقر او صعود الاصولية الى مخاطر فردية تهدد الحياة الفردية فردانية المخاطر في جميع مجالات حياته الصحية، البيئية، الثقافية، حتى في اختيار الفرد نمط حياته يحاول للحد أو التقليل من هذه المخاطر فقد تسارعت التغيرات العلمية و التكنولوجية كنتيجة للمعلومة في جانب منها إن تأثير هذا التغير على حياتنا قد أصبح مباشرا وعميق الجذور .

يرى أولريش بيك أن الجانب السلبي للحداثة هو مواجهة المجتمع الصناعي مع نفسه من خلال نموذج المخاطر، فالجانب السلبي هو نوع من الصراع يسهم في هيكلة النقد المعاصر للحادثة ويحدد معالم حادثة أخرى ويعرفها في تحليلاته السوسيولوجية بأنها توزيع ذاتي ومشكلة ذاتية للمجتمع الصناعي في حد ذاته إن مصطلح المخاطر هو محاولة لجعل التأثيرات غير المتوقعة لقرارتنا الاجتماعية متوقعة ومراقبة غير المراقب، وبتعبير أنتوني غدنز هو استهداف إلى استعمار المستقبل، ويرى في تحليلاته أن الطغيان الجماعي القائم على السيطرة الكاملة على المجتمع يأتي عبر التدمير البيئي للتقدم الصناعي. نريد أن نقول إن المخاطر هي عواقب

سلبية لقراراتنا والتي تبدو محسوبة من خلال احتمال المرض أو الحادث، وبالنتيجة المخاطر ليست لا أخطار ولا كوارث طبيعية

هي وليدة المجتمع الصناعي الذي شهد تحولات عميقة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، وبيئة أدت الى زعزعة البنية الاجتماعية وتفكيك الروابط والعلاقات، ولذلك فإن تحليل ودراسة سوسيولوجيا المخاطر قد يحل محل سوسيولوجيا الصراع الاجتماعي، والتساؤل عن الظواهر الاجتماعية المنتجة التي تتسبب فيها أنشطة المخاطر وتطورها، هي عبارة عن مخاوف كبرى للأفراد وجماعات معا، وتصبح نوع من رهاب المخاطر، إن استعمال مصطلح مجتمع المخاطر يستدعي وجود تحول للنظام والحقبة ضمن ثلاثة مجالات مرجعية هي:

- سلوك المجتمع الصناعي الحديث ازاء الموارد الطبيعية والثقافية، يتم القضاء عليها واستنفاذها اثناء مرحلة التحديث، ويمس اشكال الحياة الثقافية كالعائلة الصغيرة أدوار الجنس عمل المرأة داخل البيت.
- موقف المجتمع الصناعي من المشاكل والاخطار التي أنشأها، بحيث تعمل على زعزعة الافكار الأساسية للنظام الاجتماعي عبر القرارات السياسية والافعال.
- الافكار الجماعات والنوعية لبعض الجماعات مثل وعي الطبقة لثقافة المجتمع الصناعي، تستنفذ وتحلل وينتج عنها نوع من خيبة أمل

حيث نجد في الحداثة المتقدمة الانتاج الاجتماعي للثروات مرتبط بالإنتاج الاجتماعي للمخاطر وبالنتيجة فالمشاكل التوزيع الخاصة بمجتمع العوز والصراعات المرتبطة به حيث تتغطى من خلال هذه المشاكل والصراعات المتولدة عبر الانتاج إن تعريف وتوزيع المخاطر يحدث من خلال العلم والتقنية إن مفهوم الحداثة ينعكس على تحول المجتمع الصناعي الى مجتمع المخاطرة وهذا التحول ينتج ويسرع في دينامكية المجتمع العالمي للمخاطر ولم تعد تناضل ضد أشكال الحياة التقليدية بل ضد عواقب الحداثة المتطرفة وضد الاخطار غير المرئية التي يمكن أن تضرب الجميع والتي لا أحد مؤمن عليه. يشير بيك الى عالمية التهديد والمخاطر من الفرد الى الجماعة وسماها بالمجتمع للمخاطر.

إذ ينطوي هذا الخطر الجديد على القوة المدمرة للحرب ويضرب الاغنياء والاقوياء وله تداعيات في كل المجلات وحتى لأسواق تنهار أصبحنا أعضاء في المجتمع العالمي للأخطار، وهذه الأخطار لم تعد قضية

داخلية للبلد الواحد وهي بداية لسياسة داخلية عالمية من المفارقة أن العلم قوض دور الأخصائيين ... إن تقدم العلوم لا يقلل بالضرورة من المخاطر بل يشدد على الوعي بها الخوف يهيمن على حياتنا، قيمة الأمن يلغي قيمة المساواة، وتصلب القوانين أمر ممكن ، بل أنه من الممكن أن تبدو "الشمولية الأمنية "معقولة تحت تأثير الخوف، اقتصاد الخوف... المواطن مجتبه به وحذر في نفس الوقت ، ويجب تصويره واستجوابه "من أجل سلامته الخاصة، ويجب أن يكون ممتننا. ومثل المياه والكهرباء، سيكون الأمن سلعة استهلاكية تعزى الى المؤسسة العامة، لذلك أصبحت المجتمعات الحديثة مصانع للمخاطر وهي تصنع مخاطرها بنفسها وليس من الخارج فالعقلانية الآداتية هي خاصية المجتمعات المعاصرة تستند على حساب المخاطر

فعلا إن ظهور المخاطر في المجتمعات يحمل تهديدات ومخاطر معولمة تتجاوز حدود الدول والقارات وتلقي بالعديد من صور الشك وعدم اليقين والشعور بانعدام الأمن، وهي تهديدات خاصة بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة انعكاس الازمات الاقتصادية المحلية على بقة دول العالم وتنتج أثار اجتماعية وجيوسياسية بعيدة المدى، وفقدان للدخل واضطرابات مجالات العمل والتوظيف، وانتكاس الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وغياب العدالة وانعام المساواة، ومع ارتفاع أسعار السلع خاصة الغذاء ومع تهديد مفهوم السيادة الوطنية والخصوصية الثقافية، وارتباط نزايد الاتجاه نحو التحرر الاقتصادي والمالي محليا في إطار برامج الاصلاح الاقتصادي، من خلال الالتزامات الدولية ضمن منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة المصرفية، وكإجراء مطرد فتحت الابواب لغسيل الاموال وللجرائم الاقتصادية والالكترونية المتنوعة

كما نجد أيضا تهديدات خاصة بالأخطار السياسية من خلال القرارات بخلق عالم بلا حدود يعني أبعاد أو تقليص دور الدولة في تحريك السياسات العالمية، وإشراك المؤسسات العابرة للحدود في الشأن السياسي العالمي من أجل خلق المزيد من الاندماج والترابط والالتزام العالمي، هذا الوضع المتفائل والبناء وفق رؤية عالم واحد مصير واحد هو أساس أسباب النزاعات والصراعات الدولية وظهور التنظيمات العالمية خاصة الارهابية او الجماعات الأيديولوجية

كما نجد أيضا تهديدات خاصة بالأخطار الثقافية،وذلك لأن الثقافة في جوهرها تعبير عن نشاط إنساني والاعلام هو أداة للتفسير والتطوير والنشر، فوسائل الاتصال الحديثة هي الاداة الناقلة للثقافة إذ تدعم المواقف الثقافية وتأثيراتها. فنحن ضمن سياق الحداثة أنتجنا مفاهيم عالمية ثقافية وتم تسويقها على نطاق عالمي، وإلى

الشراكة العالمية في القيم والمعايير والقناعات والسلوكيات، هذا لخلق مسار ثقافي يحدث تحولا في عملية فهم وتحليل المخاطر الاجتماعية والاقتصادية ضمن مسارها الثقافي، فالفقر، الجريمة ،المخدرات ،الانجاب غير الشرعي ، وتجارة البشر ، كلها ظواهر عابرة للحدود في مداها وتأثيراتها ، وهذا بفضل تسويق مفاهيم موحدة تخضع لها كل المجتمعات دون الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين ما هو محلى وفردي ، فالثقافة عالميا تسوق الآن وهذا ما عبرت عنه شركة semiotic solutions" إننا الآن نبيع الثقافة " ، وهذا ما جعلنا بالفعل نعيش مرحلة ثقافية جديدة أنتجتها الحداثة ضمن صناعة عالمية متطورة ودعمتها التطورات التكنولوجية عالية الدقة.

كما نجد أيضا تهديدات خاصة بالأخطار البيئة والصحة، حيث تتجلى المخاطر المصنعة بأوضح صورها، في المخاطر التي تطرحها البيئة الطبيعية مع تزايد الاحتباس الحراري وآثاره على الغلاف الجوي للأرض، بفضل احتباس الغازات الضارة داخل الغلاف الجوي والتي تؤدي الى تأكل طبقة الأوزون وما تحدثه من تأثيرات على صحة الانسان، وزيادة معدلات التلوث العالمي، وزيادة مستوى مياه البحار والفيضانات، ومختلف الأنشطة التي تعمل على تهديد الأرض بنقص نسبة الأوكسجين، والتأثيرات البيئية الواسعة لتأكل المساحات الخضراء والقضاء على الغابات وظهور التصحر... إلى جانب المخاطر المصنعة المرتبطة بالأغذية وما تتركه من آثار سيئة على صحة الانسان، من خلال زيادة استعمال المواد الكيماوية المبيدة للحشرات وللأعشاب الضارة في الإنتاج الزراعي التجاري وفي مجال تربية الحيوانات التي أصبحت بدورها تحقن بالهرمونات والمضادات الحيوية وظهور أمراض جنون البقر.

وغيرها من المخاطر التي نتجت عن فعل التكنولوجيا، خاصة النووية والكيميائية وكانت بمثابة تهديدات مستمرة وعامة، وتحولت الى كوارث مازالت حاضرة واقعا وفي ذكريات الناس، ككارثة مدينة بوبال الهندية، والتي وقعت في مدينة بوبال الهندية عام1984 نتيجة الانفجار الذي وقع في مصنع كيمائي أطلق على هذه الكارثة هيروشيما الصناعات الكيميائية، لأنها تسببت خلال ساعة واحدة بتسمم نصف مليون إنسان، توفي منهم 4000، في نفس اليوم 8000 خلال أسبوعين عموما بلغ عدد القتلى ألف انسان إضافة إلى ان الاف الاشخاص فقدوا ابصارهم. وكذا كارثة تشرنوبيل التي وقعت الكارثة عام 1986 في محطة تشرنوبيل الكهرذية بالاتحاد السوفيتي السابق، نتيجة الانفجار الذي وقع في أحد مفاعلات محطة تسربت الى المنطقة المحيطة كميات هائلة من الاشعاعات النووية، أودت الكارثة بحياة أكثر من 100 إنسان وجرى اجلاء حوالي 14 ألف

شخص. أما كارثة المنصة النفطية "بايبر ألفا" وقعت هذه الكارثة عام 1988، في منصة بابير ألفا العاملة في بحر الشمال التي كانت تعود لشركة أوكسيدينتالبيتروليوم الأمريكية، نتيجة انفجار الغاز المتسرب. وتعتبر هذه الكارثة أضخم الكوارث التي وقعت في قطاع الصناعات النفطية، حيث احترقت المنصة تماما، واودت بحياة 167 شخصا من مجموع 226 عاملا كانوا يعملون فيها.

كما نجد كارثة انفجار مصنع الكيميائيات في تولوز عام 2001 في مصنع AZF، للصناعات الكيميائية بمدينة تولوز الفرنسية، وتعتبر أكبر الكوارث التي وقعت في قطاع الصناعات الكيميائية، كان سبب الكارثة انفجار300 طن من مادة نترات الامونيا، بسبب عدم مراعاة قواعد تخزين المواد الخطرة المواد الخطرة. أودى الانفجار بحياة 30 شخصا وإصابة أكثر من 300 آخرين وتدمير وتضرر 1000 منزل سكني بينما 80 مدرسة وجامعتان و185 روضة اطفال، وتوقف النشاط الانتاجي لأكثر من30 مؤسسة صناعية وبقي 40 ألف إنسان من دون سكن. كما نجد أيضا كارثة انفجار غاز الميثان في مناجم الفحم بمقاطعة كيميروفوKemerovo الروسية، وقعت الكارثة عام 2007 نتيجة انفجار غاز الميثان في منجم "أوليانوفسكاياUlyanovskaya" وأودى بحياة 110 عامل منجم، تبع الانفجار الاول أربعة انفجارات أخرى، مما أدى إلى حدوث انهيارات كبيرة في الممرات المنجمية. تعتبر هذه الكارثة الأكبر في مناجم الفحم الحجري في روسيا خلال 75 سنة. أما كارثة محطة سيانو شوشينسكاياالهيدروكهربائية Ciano Shushinskayahydroelectric، والتي وقعت الكارثة عام 2009 في محطة توليد الطاقة الكهربائية على نهر ينيسي أثناء عمليات الصيانة التي كانت تجرى على إحدى وحدات توليد الطاقة، أدى الحادث الى تضرر وحدتين هيدروليكيتين، وتهدم الجدار وغرفة التشغيل وتدمير الطوربينين التاسع والعاشر، وتوقف عمل المحطة تماما، وتعتبر هذه الكارثة الأكبر في المحطة الهيدروكهربائية، وأودت بحياة 75 شخصا، كما تضررت الطبيعة في المنطقة.

ومن بين الكوارث أيضا نجد كارثة محطة فوكوشياالكهرذريةElectrocardiogramFukuchiaوالتي وقعت عام 2011، في محطة فوكوشيما الكهرذريةFukushima electrodeاليابانية نتيجة هزة أرضية شديدة بغلت قوتها 9 درجات حسب مقياس ريختر، وتعتبر هذه الكارثة الأقوى بعد كارثة تشرنوبيل 1986، تبع الهزة الأرضية تسونامي أرتفاعه14 مترا أغرق 4 مفاعلات من مجموع ستة مفاعلات عاملة في المحطة، ودمر

منظومة التبريد المستخدمة وتسبب في حدوث انفجارات هيدروجينية وانصهار بعض المناطق، وأيضا في تسرب الاشعاعات إلى الوسط المحيط، حتى أن المواد المشعة اكتشفت في مياه الشرب والخضروات والشاي واللحوم وغيرها من المواد الغذائية، ويتوقع أن تستمر عمليات إزالة نتائج الكارثة مدة لا تقل عن 40 سنة من تاريخ رفع المفاعلات النووية المتضررة. وغيرها من الكوارث التي خلفتها الحداثة وأنتجت مخاطر مقلقة ومهددة للمجتمع العالمي، حيث تنوعت هذه المخاطر ومس كل مجالات الحياة الاجتماعية ولم يعد إنسان الحداثة يثق في هذه الحداثة فهو يعتقد جازما انه جالس على مخاطر دائمة .

ثالثا-التحولات الاقتصادية وأثرها على التلاحم الاجتماعي وظهور الفردنة.

من الواضح والمؤكد أننا نعيش في عالم مختلف،عالم يشهد عديدا من التطورات العميقة والمتدفقة،التي تهدد التلاحم الاجتماعي،وتعلن عن ظهور الفردنة وسط مجتمع المخاطر، الذي دعا اليه أولريش بيك في معرض حديثه عن الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي، التي طالما دعا إليها منذ التحولات الكبرى التي لحقت بالنظام الدولي، حين انهار الاتحاد السوفيتي، وسقط معه النظام ثنائي القطبية الذي كان يتصارع في سباقه مع الولايات المتحدة الأميركية، ايدلوجيا وسياسيا واقتصاديا. ومنذ ذلك الوقت برز العالم الأحادي القطبية الذي انفردت فيه الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي، وسقطت الحرب الباردة، وسقطت معها النماذج المعرفية المتعددة في العلاقات الدولية وعلوم السياسة والاقتصاد والاجتماع. التي كانت سائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ولعل أهم التحولات الجديدة التي فرضت نفسها على النظام الدولي والعلاقات الدولية، كما فرضت تحولات جوهرية داخل البلد الواحد، في مجال الاتصالات والمعلوماتية، مع بروز ظاهرة "العولمة" وظهور "مجتمع المعرفة" وتداعيات ذلك كله، التي تمثلت في تجديد الأطر النظرية التي سادت قبل الحرب الباردة وبعدها، وبروز النظام الأحادي القطبية الذي بدأت أركانه تهتز، بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي نشبت في مركز الرأسمالية العالمية، أي الولايات المتحدة خريف 2008، والتي لا تزال تداعياتها تتفاعل داخل البلدان الصناعية المتقدمة، وظهور البلدان الصاعدة، فضلا عما أصاب البلدان النامية والفقيرة من منعكسات سلبية **1- نحو فهم للتحولات الاقتصادية ومراحلها:**

يعتبر مفهوم التحول الاقتصادي؛ من المفاهيم التي لم يتحقق الاجماع حوله، ويرجع ذلك لنظرة كل مفكر لعملية التحول الاقتصادي، فهناك من أعتبره أنه التحول في النظم الاقتصادية من نظام اشتراكي إلى نظام ليبرالي، كما حدث لدول المعسكر الشرقي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، أو التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، مثلما حدث للمجتمع الأوربي مع بداية النهضة الصناعية.

كما أن هناك من يعتبر أن التحول الاقتصادي المقصود به، هو تلك التغيرات التي تطرأ على الأنشطة الاقتصادية التي تصاحبها دوما تغيرات اجتماعية ، ولهذا أعتبر ماركس أن المجتمعات البشرية بصورة عامة تمر بخمس مراحل أساسية، تمثل مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يخضع لها أي مجتمع إنساني، وهي: المجتمع البدائي الذي يوصف بعدم وجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمجتمع العبودي الذي ظهرت فيه هيمنة الإنسان على الإنسان، والمجتمع الإقطاعي الذي ظهرت فيه ملامح الملكية الخاصة للأرض، والمجتمع الرأسمالي الذي يوصف بظهور ملكية وسائل الإنتاج الصناعية، وأخيرا المجتمع الاشتراكي الذي يتصف بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وتضاؤل دور الدولة. أما المجتمع الشيوعي فيأتي بعد المراحل السابقة، وبعد تحقق مستوى عال من النضوج الاجتماعي والثقافي الناتج من الصراع الطبقي، الأمر الذي دفع ماركس إلى التنبؤ بأن أول ثورة شيوعية ممكنة الحدوث مستقبلا يمكن أن تحدث في بريطانيا أو ألمانيا لأن هاتين الدولتين هما من أكثر الدول الصناعية تقدما وتطورا، و إن كان ماركس قد تنبأ بالمجتمع الشيوعي كأخر محطة من محطات المجتمع البشري، فإن فوكوياما كان له توجها آخر و أعتبر أن النظام الذي سيسود هو النظام الرأسمالي، ففي كتابه نهاية التاريخ و الأنسان الأخير يقول :"سوف لا يبقى في نهاية التاريخ أي منافس حقيقي للديمقراطية الليبرالية، فلقد سبق أن رفضتها الشعوب لاعتقادها أنها كانت لا ترتقي إلى مستوى النظام الملكي أو الأرستقراطي أو الثيوقراطي أو الفاشي أو الشيوعي الكلياني أو بقياتالإيدلوجيات الأخرى التي ظهرت في الأرض ، و لكنه اليوم ، عدا العالم الإسلامي؛ ثمة على ما يبدو بروز اتفاق عام يقبل بشرعية ادعاءات الديمقراطية الليبرالية في أن تكون شكل الحكم الأكثر عقلانية، فوكوياماFukuyamaيعتبر تطبيق الليبرالية هو العقلانية في الحياة الاجتماعية البشرية. كما أن هناك من يعتبر التحول الاقتصادي يقصد به هو التطور في نظم المعلومات المبني على التكنولوجيات الحديثة

وبعيدا عن هذا الجدل المفاهيمي؛ نرى أن الواقع يتحدث أن التحول الاقتصادي سواء كان في النظم الاقتصادية، أو في الأنشطة الاقتصادية، أو في نظم المعلومات، فإنه هناك دائما تغييرا اجتماعيا يصاحبه. إن كان يبدو أن هناك شبه إجماع بين علماء الاجتماع على أن التغير التكنولوجي يتجه إلى زيادة تقسيم العمل على حد تعبير دوركايم، أو إلى زيادة التخصص على حد تعبير ماكيفرMacver، إلا أنهم اختلفوا اختلافا شديدا حول أي النظم الاجتماعية، أو أي من وجوه الثقافة، أسبق تأثيرا، أو بمعنى آخر حاولوا إقامة ترتيب معين لتأثير التغير الاقتصادي والتكنولوجي في الأجزاء المختلفة للبناء الاجتماعي.

حيث أصبح العالم منذ أواخر القرن الماضي عالما بلا حدود اقتصادية، وأن النظام العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات ذات تأثير كبير في كل الاقتصاديات المحلية، وأصبحت الحدود الجديدة للدول هي تلك الحدود الاقتصادية الطبيعية التي رسمت عبر تكرار التبادلات والتدفقات التجارية والمالية العالمية والعولمة الاقتصادية بالخصوص أو "الاقتصاد العالمي "هي إحدى المفاهيم التي تطلق لوصف عمليات التحول أو التغير لفتح المجال الاقتصادي دون قيود أو تدخل حكومي، وذلك بتخفيض القيود الجمركية وإزالتها مستقبلا، باعتبار أن حرية تنقل البضائع والأموال والأشخاص تضمن توازنا طبيعيا للأسواق العالمية موازاة مع سهولة حركة المعلومات التي توفرها والتقنيات الحديثة.

شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين تغيرات لم يسبق لها مثيل، مست الكثير من المفاهيم خصوصا مفهوم الدولة أو الإقليم الذي لم تعد حدوده الجغرافية المعروفة اليوم عائقا أمام الاختراقات من الخارج، وأصبح الكلام عن الدولة الافتراضية أو نهاية الجغرافيا، حيث أصبح " على الدولة أن تركز شيئا فشيئا

على إدارة التدفقات لتحقيق نسبة كبيرة من الناتج العالمي أكثر من التركيز كما كان الشأن في الماضي على حيازة مساحة من الإقليم والموارد الطبيعية والإنتاج داخل حدود الدولة الإقليمية ويرى سمير أمين أن" العولمة الجديدة "التي انتهى إليها النظام العالمي مع نهايات عقد الثمانينات من القرن الماضي... لا تعدو كونها درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي، وبالتالي فما يطلق عليه" النظام العالمي الجديد "لا يعدو كونه مجرد مرحلة تاريخية جديدة للنظام العالمي تنضاف إلى جملة مراحله المتعاقبة منذ ولادة هذا النظام إلى اليوم .

وما تحقق على الصعيد العالمي في الحقيقة من هيمنة أميركية وحيدة القطب، رافقها ممارسات اقتصادية لقيم العولمة الاقتصادية، وثقافة السوق والاقتصاد الحر، وتنامي دور الشركات متعدية الجنسية، والجهود التي كانت ولا تزال تقوم بها مؤسسات العولمة التي تقودها الدول الصناعية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العربية، فضلا عن جهود الاتحاد الأوروبي وفرض جدول أعماله، من خلال مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، الذي يلتقي مع مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير الأميركي الصهيوني، حيث يتضمن هذان المشروعان التحول نحو اقتصاد السوق، جميع هذه الجهود والظروف قادت الدول التي كانت سياساتها الاقتصادية تندرج تحت شعار التحويل الاشتراكي، أو التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، إلى التحول نحو اقتصاد السوق، في درجات متفاوتة، إنما أدت جميعها إلى انتهاج سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، التي آلت بدورها، إلى جانب عوامل أخرى، إلى بروز ظاهرة مجتمع المخاطر في مع العلم أن هناك خمسة ملامح رئيسة لخريطة التحولات الاقتصادية العالمية، كم يرى الأستاذ السيد ياسين الذي وضع معالم لخريطة معرفية للمجتمع العالمي، مستفيدا من آراء "كارل بولانيي" التي نشرها في كتاب رائد بعنوان "التحول الكبير" قرر بوضوح أن السوق ذاتية التنظيم لا ينبغي لها أبدا أن تهيمن لا على الدولة ولا على المجتمع. وقد أصبح هذا الكتاب الذي صدر عام 1942، مرجعا لكل من يريد فهم آليات الرأسمالية التي قادت إلى العولمة وإلى ما أدت إليه قوى السوق العاتية. وهذه المراحل الخمسة هي:

▪**التغير الأول** :الانتقال من النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي، ثم إلى النموذج المعرفي لمجتمع المعلومات العالمي. وقد أنشأ مجتمع المعلومات العالمي مجالاً جديداً غير مسبوق في تاريخ الإنسانية هو الفضاء الافت ا رضي الذي تتدفق فيه المعلومات من خلال شبكة الانترنت، وتتم فيه التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين أطراف عالمية شتى.

▪**التغير الثاني** :هو الانتقال من الحداثة إلى العولمة، التي لها تجليات متعددة :. العولمة السياسية: وشعا ا رتها الديمق ا رطية واحت ا رم حقوق الإنسان واحت ا رم التعددية . العولمة الاقتصادية: التي تسعى إلى خلق سوق عالمية واحدة، تُعبر عنها وتدعو لها منظمة التجارة العالمية، وجوهر العولمة الاقتصادية هي برنامج (وفاق واشنطن) الذي يضم كل من حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويهدف إلى تحويل الاقتصادات الاشتراكية والموجهة و التدخلية إلى اقتصاد السوق .. العولمة

الثقافية: وتعني بروز ثقافة كونية، أساسها إحداث تغيير في معتقدات الناس وعاداتهم وقيمهم، وتعميم ثقافة السوق والاستهلاك والعولمة المتأمركة، والتي ستتصادم حتماً مع خصوصيات الثقافات الوطنية والمحلية.

▪**التغير الثالث** :وهذا التغير، يأتي كمحصلة للتحولات العالمية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعرفة والتكنولوجيا. وهو ما يعنينا في هذا البحث، وأعني به بروز ظاهرة "مجتمع المخاطر ".وكان عالم الاجتماع الألماني "أولريش بيك" قد تحدث عن التلوث بأنواعه كافة، والذي جعل المجتمع الإنساني ينتقل من الأمن النسبي إلى الخطر، بسبب انتشار التلوث وظهور أمراض جديدة تساعد العولمة على نشرها. إلا أن عالم الاجتماع البريطاني أنتوني غدنز صاحب كتاب "الطريق الثالث "أضاف إلى مفهوم "مجتمع الخطر" معاني أخرى هامة هي أنه "المجتمع الذي تتزايد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء"، فهذا المجتمع يعد من مجتمعات الخطر. ويقول السيد ياسين هنا، أن ذلك ينطبق على المجتمعات العربية جميعاً بلا استثناء واحد. ويضيف على أن من مجتمعات الخطر، المجتمع الذي تزيد فيه معدلات البطالة خصوصاً بين الشباب

▪**التغير الرابع** :هو سقوط النموذج القديم للأمن القومي وبروز نموذج جديد هو الأمن القومي المعلوماتي.

▪**التغير الخامس** :هو بروز قيم حضارية جديدة في أنحاء العالم، أبرزها "المسح العالمي للقيم" الذي أشرف عليه عالم الاجتماع الأميركي إنجلهارت Engelhartمما يكشف عن بروز وعي كوني جديد، من علامات هذا التغير ظواهر القرصنة الإلكترونية وتخريب قواعد البيانات واستخدام الجماعات الإرهابية لشبكة الانترنت في التواصل والأكيد أن هذه التغيرات والتحولات الخمسة مترابطة فيما بينها، وأساسها التحولات الجارية نتيجة لضغوط النظام الرأسمالي العالمي، وسياساته الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وسعيه إلى فرض جدول أعمالعلى دول وشعوب العالم تحت شعار العولمة والالتحاق بالاقتصاد العالمي، وما يحدثه ذلك من فرض قيموسلوك إنساني نمطي جديد، وتحولات اقتصادية وثقافية وسياسية واسعة المدى؛ من شأنها أن تغير تغييرا جوهريا، من المشهد الاقتصادي العالمي، كما أنها ستترك آثارا عميقة على المستويات الإقليمية والمحلية، معلنة عن ظهور مجتمع المخاطر في عالم منفلت ومقسم وغير عادل، عالم البحث عن الأمان المفقود، الذي يرتبط بالعديد من مهددات حياة البشر، كالتغيرات المناخية، وتلوث البيئة، وتنامي مستويات الفقر، والأزمات الاقتصادية، والتفاوت، وعدم المساواة، والتهميش وظهور الأمراض والأوبئة وأزمات الأمن

الصحي ومشكلات الهجرات المشروعة وغير المشروعة، وما يرتبط بقضايا الجندر والأزمات الاقتصادية، وأزمات الغذاء، وتنامي حوادث العنف والإرهاب، وظاهرة الهجرات المشروعة وغير المشروعة، كل هذا وغيره من المعضلات تهدد بالأساس ارتباط الناس وتعاضدهم والتحامهم مع بقية أف ا رد المجتمع الذي ينتمون إليه، وتهدد وجود المجتمع واستمراريته، وتظهر وتحدث في الكثير من الدول والأماكن، فليس هناك سياق يستطيع أن يجعل نفسه بمعزل عن هذه المهددات، التي اضعفت التلاحم الاجتماعي وعملت على ظهور الفردنية

1- آثار التحولات الاقتصادية على التلاحم الاجتماعي:

لمفهوم التلاحم الاجتماعي علاقة بارتباط الناس وتعاضدهم مع بقية أف ا رد المجتمع الذي ينتمون إليه، كوحدة اجتماعي أو فئة منتجة أو قائمة على اشتراك المصالح، والأهداف العامة، والتعاطف، والمعايير التي تشير إلى علاقات مجتمعية تربط الناس معا كفريق واحد. حيث يؤسس هذا المفهوم اجتماعيا وثقافيا في عقول الأفراد، ويصبح من العوامل المؤسسة والمسيطرة على حياتهم الاجتماعية، وهذه العوامل كأطر حاكمة لرؤيتنا للتلاحم الاجتماعي، هي بمثابة عملية يقوم الآخرون من خلالها بتقييم طرق معيشتنا الاجتماعية، ورؤيتنا للتلاحم والتضامن الاجتماعي، وتساعدنا على فهم القوى المتفاعلة، التي من خلالها يؤثر الالتحام على أسلوب تعامل الفاعلين الاجتماعيين مع بعضهم البعض، وتعد القيم الثقافية، وعمليات التنشئة الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية من تعاون، واندماج، وتنافس، وص ا رع من المحددات المؤثرة في عملية التلاحم الاجتماعي، وهو يمثل جزء أساسي من مجمل العلاقات الاجتماعية، ليحقق استقرار الاجتماع الإنساني واستمراريته، وبدونه تصبح الحياة الإنسانية في خطر

وما يشكل أساس التلاحم والتضامن الاجتماعي؛ بحسب المجتمعات يمكن أن يستن على القرابة والقيم المشتركة ففي المجتمعات البسيطة، وفي المجتمعات الأكثر تعقيد هناك العديد من العوامل التي تساهم في الشعور في التلاحم الاجتماعي، كما بين ذلك علماء الاجتماع كدوركايم الذي اعتبر أن المجتمعات تختلف من حيث كيفية ترسيخها للنظام، حيث تترابط المجتمعات الأبسط من خلال تماثل أفرادها، بينما تترابط المجتمعات الأشد تعقيدا من خلال الاختلافات الاجتماعية. وفسر هذا المسار الظاهري التناقض للتطور الاجتماعي من خلال الإشارة على اتكالية الأفراد المتزايدة، بينما يتبنون أدوارا أكثر تخصصية في إطار الاقتصاد التصنيعي

الحديث. كما ربط فردناندتونيزferdinandtonnies، بين الفلسفة الصناعية والعمرانية وانحسار تكافلات المجتمع التقليدي واستبدالها بعلاقات اجتماعية أشد ضحالة.

أما كارل ماركس فيرى التلاحم الاجتماعي ظاهرة عقلانية لأناس تربط بينم المصالح المشتركة، ويعبر تلاحم وتضامن الطبقة العاملة عن نفسه من خلال منظمات مثل النقابات العمالية، التي يتعاضد أعضاؤها لتأين الأهداف التي تعدهم بفائدة تعم الجميع، كزيادة الأجور مثلا. وقد يستلزم التلاحم من أعضاء المجموعة التنازل عن المصالح الفردية على المدى القريب، من خلال إضرابات تشمل فترة من الحرمان تسبق نجاحهم في مبتغاهم. واعتبر فيبر أن دعوة ماركس لعمال العالم كي يتحدوا دعوة مثالية، بالنظر إلى تعدد الفوارق بين العمال، منها المكان والصناعة والجنس والعمر والدين والعرق والقومية، ورأى فيبر أن الأكثر فاعلية في هذه الدعوة، هو التقارب الاجتماعي حول مصالح اجتماعية منه في إطار قاعدة واسعة من التضامن والتلاحم بين أفراد الطبقة، حيث يؤدي الأسلوب الأخير إلى تنافس الجماعات الاجتماعية على الموارد النادرة .

وأضاف جورج سيملgeorgsimmel ملاحظة مفادها أن التلاحم الاجتماعي، يكون بأشد صورة في العلاقات بين أعضاء المجتمعات المنغلقة على ذاتها، من قبيل جماعة المافيا مثلا، التي تتصف بالإحساس العالي بما بينهما من اتكالية ومصير مشترك. كما يرى زيغونت بومان ZygmuntBauman أن من الممكن القول إن دول الرفاهية، بينت حدودية الدعم لأخلاقيات التلاحم الاجتماعي، بين الجماعات التي تتصور نفسها المساهم في الرفاهية الجماعية على المستوى الوطني، ويعد هذا التوجه الذي يحصر استعداد الفرد لمساعدة الآخر، في حال وجود منفعة شخصية واضحة فحسب مناقضا لمفهوم التلاحمية. وفق ماري دوقلاس Mary Douglas التلاحم بالضرورة إيثار وليس أنانية، وتقول إن الفرد لمصلحة الجماعة، وهذا ما يمثله التضامن والتلاحم، يزيد من صعوبة تأويل مفهوم التلاحم مقارنة بشرح الأفعال القائم على المصلحة الشخصية.

كما نجد في الكتابات المعاصرة عن الجماعويةCommunitarianism منظورات أخرى للتلاحم. ومن أهم من كتب في ذلك أمياتيإتزيونيAmiatiEtzioi، الذي تمثلت فكرته المحورية في أن أفضل تشجيع لدعم الآخر، هو ما يتم من خلال كيانات المجتمع وليس من خلال السوق أو الدولة. فالتلاحم القائم على الصلات بين أفراد المجتمع الواحد، تمثل قوة أخلاقية تفرض رصدا لتصرفات الفرد، إلا أنها في الوقت ذاته تتسم بالطوعية والصدق، مقارنة بالنسق الذي ترعاه الدولة. بينما يقول نقاد هذه النظرية إن أساسها هو تصورات عفي عليها

الزمن عن تلاحم المجتمع وتضامنه وتلاحمه، وتتجسد بافتراضات إصلاحية تتعلق بأدوار كلا الجنسين، وبالعلاقات بين الطبقات. وانتقدت لكونها تحكم القيد حول دور المرأة وأعضاء المجتمع الأشد فقرا، وتلتزم بمجموعة من الالتزامات التي ليس لهم أمامها من خيار أو سيطرة. ولهذا الأسباب يعتبر نقاد الجماعية أن تقاليد المجتمع تمثل إشكالية، وبخاصة لكونها لا تجدي كأساس للمساعي الجماعية للتعال مع الظروف الراهنة.

ولكن مع عمليات التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص ظواهر الحراك الاجتماعي والجغرافي المتزايد، والتفردية والعولمة وسيطرة الرأسمالية العالمية، وحركة الشركات متعددة الجنسية، همشت فكرة التلاحم الاجتماعي، كما يؤكد على ذلك تحليل أولريش بيك وأنتوني غيدنز، بأن وجود تغيرات وتحولات مهمة في إدراك الفرد المخاطر المحيطة به، وأن هناك صورا جديدة للتلاحم الاجتماعي نجمت عن ذلك، منها التلاحم والتضامن بين أعضاء الحركات الاجتماعية الجديدة. ونبع هذا الادراك المختلف جزئيا من فشل دول الرفاهية، في توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي؛ الذي وعدت مواطنيها به .

وهذا ما أشار إليه أيضا كارل بولانيKarl Polanyفي كتابه التحول الكبير، بأن الانسان البدائي كان لا يحس بالجوع منفردا، فلإحساس بالجوع كان جماعيا، على عكس المجتمعات الحديثة يحس كل فرد بالجوع منفردا، دون أن يكون هناك اهتمام البقية به، معلنا عن ضعف التماسك والتلاحم الاجتماعي. وهذا بفضل التطورات التكنولوجية التي أدت إلى حدوث تغيير كبير في طرق التواصل الاجتماعي، فلقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي، والبريد الالكتروني، وsms بدائل حديثة عن التواصل المباشر. هذا إلى جانب العلاقات الجيرة التي أصبحت مبنية عن المنفعة المادية، وغالبا ما تكون في المناسبات الكبرىفقط، أما نظم الزواج والتي تعتبر من أسمى النظم الاجتماعية، التي تحافظ على استمرارية وتلاحم المجتمع، هي أيضا مسها التغيير وأصبحت مبنية عن التعارف الالكتروني، وكأننا أصبحنا نعيش مجتمع افتراضيا بعيدا عن الواقع، مما يؤدي في كثير من الأحيان الى الطلاق وتشتت الأسر وعدم تلاحمها.

إلى جانب خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة؛ وظهور التلاحم بين الحركات النسوية، وبداية تخلخل النسبة بين الذكور والإناث في قوة العمل في البلدان المتقدمة خاصة، ولقد أدى هذا الوضع إلى خلق مخاطر جديدة على تلاحم الأسرة وضرورة الحفاظ على مستوى لائق للعيش، وعلى حماية الطفولة. زيادة الأعداد المطلقة والنسبية لكبار السن، وتلاحمهم بدور العجزة بعد ما فقدو تلاحهم الأسري، الأمر الذي

فرض تحديات جديدة فيما يتصل بالرعاية الاجتماعية وتكاليف هذه الرعاية، تغير سوق العمل الذي أصبح أشد طلبا للعمالة الماهرة والتعليم المتميز، الأمر الذي وضع مخاطر تهميش أصحاب التعليم المتوسط والعمالة غير الماهرة، تقلص دور الدولة، والتوسع في دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية، الأمر الذي خلق مخاطر في عملية تقديم الخدمات الاجتماعية، وإمكانية أن يحصل ذوى الدخل المحدود على خدمات أقل جودة، الأمر الذي يهدد عمليات التضامن والتلاحم الاجتماعي .

هذا ناهيك عن اتساع دائرة الفقر، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وسيادة روح عدم العدالة في توزيع الدخل والثورة، وسلوك الطبقة الجديدة الاستفزازي؛ وعادات الاستهلاك المفرط، وتزايد البطالة وانتشارها خاصة بين الشباب والنساء، واتساع العشوائيات حول المدن، واتساع دائرة الفساد والافساد في المجتمع، وجميع هذه العوامل تضعف من الشعور بالتضامن والتلاحم بين أفراد المجتمع، وتهدد الهوية الوطنية والانتماء الاجتماعي، وهذه جميعها من عوامل تشكيل المناخ المناسب، والظروف المواتية لبلورة مجتمع المخاطر، كما أكد على ذلك أولريش بيك، بقوله بأن المجتمعات الحديثة مبنية عن المخاطر الناتجة عن التحولات الاقتصادية، و سماها مجتمع المخاطرة

2- آثار التحولات الاقتصادية على ظهور الفردنة:

لقد قام الفكر الحداثي الغربي على أفكار تم ترجمتها على أرض الواقع، ومن أهم هذه المبادئ أو الأسس نجد الفردنة، والتي تعني حرية الفرد في الحياة والاختيار، إذ يقال دوما إن المشروع الغربي قام على معادلة ثلاثية وهي ألف، الحرية، الدولة، حيث أصبح الفرد هو محور كل برنامج أو مشروع تنموي أو تحديثي يتبناه المجتمع.

كما تعتبر الفردنة على استناد قرارات الفرد على منفعته ومتعته الشخصية، على أساس أنه مركز الاهتمام الرئيسي، أي أن مصالحه الشخصية تتحقق فوق اعتبارات الدولة وتأثيرات المجتمع والدين، وبمعناها فهي تناقض الجماعية السمة التي تتميز بها المجتمعات العربية إلى حد كبير.

كما تعتبر الفردنة بأنها: موقف أخلاقي، فلسفة سياسية، أيديولوجيا، أو النظرة الاجتماعية التي تؤكد على القيمة المعنوية للفرد. حيث تدعو إلى ممارسة أهداف الفرد ورغباته لتكون قيمه مستقلة ومعتمدا على نفسه،

معتبرة أن الدفاع عن مصالح الفرد مسألة جذرية يجب أن تتحقق فوق اعتبارات الدولة والجماعات، في حين يعارضون أي تدخل خارجي على مصلحة الفرد من قبل المجتمع أو المؤسسات مثل الحكومة.

حيث تجعل الفردنة من الفرد مركز اهتمامها ويبدأ ذلك مع الفرضية الأساسية أن الفرد البشري هو العامل الأولي الأهم في النضال من أجل التحريراللليبرالية، والوجودية، واللاسلطوية، وهي أمثلة عن الحركات التي تتخذ من الفرد وحدة مركزية للتحليل. وبالتالي فإن الفردنة هي مشاركة في السعي نحو حق الفرد في الحرية وتحقيق الذات.

والفردنة ليست ظاهرة خاصة بالعشرين، لأنه يوجد أيضا طرق للحياة وظروف للوجود مفردة في عصر النهضة في ثقافة البلاط في القرون الوسطة Elias، التقشف في الوسط المدني للبروتستنتيةMax Weber، في تحر الفلاحين خارج عبودية الطبقات Marx، وفي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ومع الاعتماد على القيم الاقتصادية و السياسية والاجتماعية مثل الديمقراطية والرأسمالية والعولمة... الأمر الذي أكد على أن الفرد هو صاحب المصلحة الأساسية، في تليين الروابط المتوارثة، بين الأجيال في العائلة، كذلك في سيرورات الحركية كالهجرة الريفية، والنمو الصاعق للمدن...

ليعني تعبير الفردنة في هذا المعنى العام جدا، بعض المظاهر الذاتية والبيوغرافية لسيرورة الحضارة على الأخص في المرحلة الأخيرة للتصنيع والتحديث الذي لا يوصل فقط إلى تشكيل سلطة دولتية مركزية، إلى حصر رأس المال دائما، إلى توزيع متقدم للعمل، ولا ينتج فقط علاقات في السوق، حركية، واستهلاك جماهيري، ولكن أيضا نصل إلى مثلث الفردنة: اقتلاع الأشكال الاجتماعية والروابط الاجتماعية– التاريخية– يفيد ما هو آت من نسب الهيمنة والتوزيع التقليدي –بعد التحرر و ضياع اليقين التقليدي في مجال المعرفة العملية، الإيمان والمعايير الموجهة بعد زوال الأوهام وهنا انقلبت معنى المفهوم بلا تحفظ كشكل جديد للرابط الاجتماعي بعد الرقابة أو إعادة الاندماج.

هذه الأوقات الثلاثة انفصال أو تحرر، ضياع الاستقرار، إعادة الاندماج، تشكل سلفا منبع سوء الفهم غير المتناهي، كما تشكل نموذجا عاما غير تاريخي للفردنة، وهنا يبدو جوهريا تمييز تميز هذا النموذج بإعطائه بعدا ثانيا يتعلق بالشروط (الموضوعية) للحياة والوعي (الذاتي) (هوية، تشكل الشخصية).

أحد التفاسير الكبيرة المعكوسة لكلمة فردنة تحرص على جمعها في الخانة اليمنى العلوية من الجدول: بالنسبة إلى كثيرين. فردنة = تفردية + تكوين الشخصية + تميز = تحرر ربما يبدو ذلك صائبا وربما لا إلى الآن لم نقل شيئا مهما، حتى إننا لم نقل شيئا البتة فيما يتعلق بمجمل عمود جهة اليمين. ولنفعل ذلك، سيتوجب تأليف كتاب كامل، الملاحظات إجمالا محدودة في العمود الموضوعي لجهة الشمال مما يعني بأننا فهمنا الفردنة كطبقة تاريخية اجتماعية، اجتماعية–تاريخية–كطبقة تندمج في البحث عن شروط الحياة ومدارات الوجود، وبأنها قادرة كليا على إقامة الفارق بين ما يحصل للإنسان والطريقة التي يعي ويستجيب بها على ذلك، أمام هذه الاستفهامات الموجهة خصوصا، صوب الوعي، الهوية، الجمعنة والتحرر

وضن هذا الطرح يرى نوبرت إلياس بأنه قد لا يظهر تمثلنا لأنا ذي باطن ومفصول عن الآخرين، إلا متأخرا إلى حد ما في تاريخ الإنسانية، ببطء في البداية، ثم لفترة وجيزة ضمن حلقات ضيقة في مجتمعات العصور القديمة، ثم من جديد بفترة النهضة في المجتمعات الغربية، قد تكون ساهمة حركة الفردنة هذه في تغيير التوازن أنا–نحن، مع شيء من التنامي في سطوة هوية الـ أنا على هوية الـ نحن. ورغم النظر على نحو متزايد إلى الأفراد على أنهم أفراد مفردون، فإنهم يظلون مع ذلك يدرجون في علاقات تبعية بينية.

أما البريطاني أنطوني غدنز فإنه يفرق بين الحداثة الثانية، والتي نكون قد عرفناها منذ سنوات 1960–1970 وبين عصور التنوير في الحداثة الأولى. في هذه المرحلة من الفردانية الحديثة، قد يكون الانكفاء عودة المجتمع على نفسه، وكذا عودة الأفراد على أنفسهم احتل مكانا متناميا وايجابيا. وقد تكون الهوية الذاتية تشكلت على نحو متزايد، بمثل هذا العمل الإنكفائي والخطابي الذي يعني عودة على الذات، وطريقة البوح في صميم الأعماق وأمام الآخرين. قد نلمس هنا أحد أنماط ما سماه الفيلسوف بول ريكور الهوية السردية: صناعة هوية من خلال القص.

في حين يبنى عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك أنموذجه، مجتمع المجازفة الذي قد يكون خاصا بحداثتنا المتقدمة أو الحداثة الانعكاسية، وذلك عبر المقارنة بين قضية المجازفات التقنية العلمية، وقضية مجازفات السير الذاتية في مجتمع فرداني. وهو يشخص على هذا الصعيد الثاني اندفاعا اجتماعيا للتفريد بحجم وزخم لا نظير لهما. إذا كان البناء الذاتي للذات والانغلاق بالنسبة للأوضاع الجنسية، قد تطورا على حد سواء، فإن مجتمعاتنا قد تعرف أيضا فردة للتفاوت الاجتماعي، ترتبط بالتبعي حيال السوق في كل أبعاد الوجود .

والملاحظ أن أكثر ما يميز الفردنةهو اختفاء والتحرر من روابط الطبقات الاجتماعية والثقافية من وسط حقل إعادة الإنتاج، وتحسن عام على مستوى التأهيل والمداخيل المتوافرة، وتقدم في الصلاحيات القضائية للعمل، والتغييرات في البنية الاجتماعية، الخ وتبقى في الوقت نفسه علاقة اللامساواة الاجتماعية، ثابتة إجمالا يمكن البرهنة عنها بوصف التحول في البنى العائلية، وموقع السكن المساحة لتوزيعات السكان، علاقات الجوار حاصل أوقات الفراغ، وفي الانتماء للنوادي، و الميول في التمييز وتشييد الحدود بين الفئات الاجتماعية، إلى جانب التحول في وضع النساء لقد تحررت النساء من تبعيتهن إزاء شركائهن– حجز الزاوية المادي، للوجود التقليدي لربة المنزل وفي طريق استخلاص النتائج، مجمل البنية العائلية وجدت نفسها في مواجهة ضغط الفردنة كما شهدنا ظهور نمط العائلة المحدد بالمفاوضة ولأجل محدود حيث الأفراد في داخلها مشغولي البال بتأهيلهم، بحياتهم المهنية، بمواقعهم في سوق العمل، هذا إذا لم يفضلوا دفعة واحدة أشكالا من الوجود لا عائلية، لينتهوا إلى زواج مصلحة لأجل تبادل عاطفي منظم وقابل لإعادة النظر في أي وقت

إضافة إلى ذلك، تتركز الثقافات الاجتماعية بالنسبة إلى الطبقة وإلى بنية العلاقات العائلية، كذلك سيرورات التحرر أيضا على مجالين آخرين فلم يعد منشأهم في دائرة إعادة الإنتاج، لكن في دائرة الإنتاج نفسها، ويتعلق الأمر بتحررات نسبية للمهنة وللمؤسسة، أفكر على الأخص بالمرونة في وقت العمل، وباللامركزية لمواقع العمل (حيث العمل الالكتروني في المنزل لا يشكل سوى حالة مناقضة)، وهكذا بدأنا نشهد ظهور أشكال جديدة من التوظيف غير الكامل المرن والجمعي والمولدة لمشاكل مادية (اجتماعية– قانونية) مع تسليط الضوء على أشكال جديدة للحياة ولنماذج بيوغرافية سيرية جديدة

ومن الاحتمالات الظاهرة في خصوصيات سيرورة التفرد في ظل التحولات الاقتصادية تكمن في نتائجها: لم يعد يؤخذ بوحدة المرجع الاجتماعي في ميدان إعادة الإنتاج ولصياغة الأمور على نحو مبسط جدا، حيث أصبح الأفراد داخل وخارج العائلة، هم الفاعلون بالنسبة إلى معيشتهم الخاصة المتوسطة بسوق العمل، فاعلون في التخطيط والتنظيم لسيرهم التي تدمج هذه المقتضيات. كما تضاعف، بشكل متناقض، هذا التمييز لمواقع الأفراد، بتقنين متقدم جدا، وهذا صحيح ولكن بأحوال مختلفة، للسوق، للقانون، للحركية، للتأهيل، إلخ. المواقع الفردية تابعة بشكل أساسي لسوق العمل، وتشكل نوعا ما إصلاحا للتبعية بالنسبة إلى السوق، حتى في أدق تفاصيل الوجود المادي، وهي الناتج المتأخر في مرحلة الدولة الراعية. مع العلم أنه لا يكفي تلازم سيروراتالفردنة،

المأسسة والتقنين لفهم المواقع الفردية الجديدة، لأنها اتخذت شكلا جديدا كليا فقد تخطت الحدود بين الميادين المميزة للخاص والحقول المختلفة للحياة العامة، فلم يعد يوجد مواقع خاصة كليا، لأن الأمر يتعلق دائما بمواقع مؤسساتية أيضا كما لها الوجه المزدوج والمتناقض للمواقع الفردية التابعة للمؤسسات. حيث يصبح الأفراد المحررين تابعين للسوق، واستنتاجا، تابعين للتأهيل، تابعين للاستهلاك، تابعين لتنظيم ونظم حماية القوانين الاجتماعية، لتنظيم المرور، للعروض الاستهلاكية، لإمكانيات وطرق الاستشارات والعلاجات الطبية، النفسية والتربوية، عناصر كثيرة توضح هذا البنيان الخصوصي التابع للمؤسسات والذي يراقب المواقع الفردية وتأخذ الفردنة شكل الجمعنة التابعة لمؤسسات المجتمع الصناعي للسوق، للقانون للتأهيل... بإندفاعية قصوى دون استقلالية.

في المجتمع المصنع حيث لا يريد الفرد التعرض لخسارات متواصلة، عليه تعلم اعتبار نفسه هو كمركز مقرر، مكتب لتنظيم وجوده الخاص، قدراته الخاصة، توجهاته، علاقاته...على المجتمع أن يكون فرديا كمتغير ضمن نطاق حيث على الفرد أن يبني وجوده بنفسه، وبطبيعة الحال، يشكل العدد المحدود لإمكانيات التأهيل معضلة للفرد وللجماعة، ولكن أية أهمية لذلك في مقابل هذه الإمكانية التي لدى الفرد في تحديد مصيره الخاص بنفسه، كل هذا يشجع ظهور نموذج عملي فعال في إدارة اليومي، حيث الأنا هي المحور، يخصص لها ويفتح لها كل إمكانيات العمل، ويتيح بذلك استثمار الإمكانيات الجديدة للتنظيم والقرار في الحياة الشخصية بطريقة متماسكة وعلى نطاق ضيق هذا يعني أنه يجب تنمية صورة عن العالم المركز حول الأنا، من اجل ضرورات بقائها الخاص، تقلب بشكل من الأشكال العلاقة بين الأنا والمجتمع، وتكيفه لأهداف التنظيم الفردي للوجود.

وبناء عليه تطلق مفاتيح الشخصنة و الفردنة للمخاطر والتناقضات المتولدة، من بني المجتمع والمؤسسات ليست المواقع المؤسساتية المحددة هي الأحداث الوحيدة والظروف الوحيدة بالنسبة إلى الفرد، التي عليه مواجهتها، ولكن دائما نتائج القرارات التي اتخذها بنفسه أيضا، والتي يجب عليه التبصر فيها كما هي، والتعامل بحسب مقتضاها، وقد تيسر هذا أيضا بفعل طبيعة الأحداث النموذجية التي تتغير خلسة والتي حرفت الفرد عن مساره، في الماضي، كان يصاب بضربات الدهر المرسلة من الله أو من الطبيعة، كالحرب، الكوارث الطبيعية، موت الشريك، باختصار، أحداث لم يكن هو مسؤولا عنها يتعلق الأمر، اليوم، غير موفق، بطالة أو طلاق، في المجتمع المتفرد لا تزيد المخاطر فقط من وجهة نظر كمية، إذا نرى أيضا ظهورا نوعيا لأشكال

جديدة من المخاطر الشخصية، وأشكال جديدة من الإثم كعبء إضافي ضرورات العمل على الذات هذه، في التنضيد والتنظيم للوجود الخاص ستشكل عاجلا أم آجلا تحديات جديدة في ميدان التأهيل، العلاج والسياسة .